



## توصيات الإصلاح الضريبي العراق



الوكالة الامريكية للتنمية الدولية/المشروع الاقتصادي الحكومي 2

شركة بيرنغ بوينت

اعداد: تهامي رايم



---

تمهيد

---

- جاءت هذه التوصيات نتيجة المراجعة الشاملة لقانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 و القوانين و الانظمة الاخرى المتعلقة و التي تؤثر على ضريبة الدخل
- قانون 1982 و التعديلات التي طرأت عليه في العقدين الماضيين قد صمم لاقتصاد داخلي كان مسيطر عليه مركزيا الى حد كبير جدا
- القوانين الحالية التي ترسم الإدارة الضريبية لا تشرح متطلبات الالتزام بالقانون بشكل كافي وواضح وتمنح موظفي الإدارة الضريبية حرية تقدير واسعة وتطبيق غير منسجم والقواعد الوطنية
- تعاني تشريعات الضريبة الحالية من الكثير من الخلل ولا تلبى الغرض مما يجعل تطبيقها والالتزام بها امرا صعبا إن لم يكن مستحيلا في بعض الحالات

## الخلل فى نظام الضريبة الحالي

تبين الدراسات الموسعة التي أجريناها على النظام الضريبي الحالي ما يلي:

- تعقيد النظام الحالي
- الطبيعة الجدولية للنظام
- غموض قاعدة الضريبة
- افتقار النظام الحالي للحيادية
- المعاملة الجائرة للمكلفين لأسباب غير اقتصادية
- الاضرار الاقتصادية الناجمة عن النظام الحالي
- تعدد النصوص التشريعية الضريبية
- تعاريف متناقضة
- عدم وجود القوانين والأنظمة التي تكفل (التنفيذ)
- عدم الإستجابة لتعقيدات الاقتصاد الحديث
- صعوبة ادارة الضريبة إن لم تكن مستحيله
- مبادئ غير وافية و مفاهيم قديمة و سياسات غير مقنعة
- الافتقار للهيكل التنظيمى المنطقى الناتج عن التعقيدات غير المحددة التي تسبب الغموض لكل من الادارة الضريبية والمكلفين وبالتالي تؤدي الى ضعف الإدارة
- الصياغات السابقة الرديئة



---

# الاصلاح الضريبي

---

## أهداف الاصلاح الضريبي

تستخدم الحكومات التشريع الضريبي كسياسة مالية لغرض:

- تحقيق الاهداف الحكومية
- تمويل النفقات العامة
- تعزيز الاقتصاد
- زيادة النمو الاقتصادي
- تحقيق توزيع فعال للايرادات
- إعادة توزيع للدخل.

## المبادئ التي يجب أن يركز عليها النظام الضريبي

- لضمان التصميم الجيد للنظام الضريبي من حيث الكفاءة الاقتصادية و الجدوى الادارية:
- ينبغي أن يكون معدل النسب الضريبية قليل
  - ينبغي أن تكون الاستثناءات قليلة
  - ينبغي أن تكون النسبة الصفرية عالية بما فيه الكافية ، لضمان عدم وقوع عدد كبير جدا من الأفراد تحت وطأة الضريبة
  - ينبغي أن يستثنى الاصلاح الضريبي المكلفين ذوي الدخول الواطئة من الخضوع للضريبة
  - ينبغي التركيز الى الاستقطاع المباشر على الرواتب و أرباح الفائدة و مقسوم الأرباح
  - قد يكون من الممكن تنزيل حصص الأرباح من الدخل الشخصية او إعتبارها إعتماذا ضريبيا من ضريبة الدخل الشخصية لتجنب الازدواج الضريبي
  - ينبغي أن يكون الدخل الناجم داخل العراق أو خارج العراق خاضعا لضريبة الدخل الشخصية بالنسبة للمقيم
  - بالنسبة لغير المقيم، يجب خضوع الدخل الذي مصدره في العراق للضريبة
  - يجب إعتماذ قواعد جديدة لتحديد الإقامة مطابقة للممارسات العالمية و الإتفاقيات الدولية في هذا المجال
  - ينبغي أن تكون كل المدخولات خاضعة للضريبة بغض النظر عن مصادرها

## الاسباب الموجبة لضريبة الدخل على الأشخاص

- الحاجة الى مغادرة الاساليب القديمة في فرض الضريبة والسياسات الاقتصادية
- تفرض الضريبة على الدخل الشخصي بصورة عامة لأنها تعطي انطباع انك متقدم الامر الذي يستوجب فرض الضريبة على الاغنياء وترك الفقراء يعيشون بالقسط الذي يملكونه (نظرية العدالة الإجتماعية)
- إذا ما فرضت ضريبة دخل ناجمة عن الشركات فلا بد من فرض ضريبة على دخل الأشخاص وإلا فإن النظام الضريبي سوف لن يشجع الاعمال التجارية المشتركة ويساعد على ظهور اشكال من الاعمال التجارية التي قد لا يكون مرغوبا بها... ( نظرية الحيادية)
- التقليل من فرص حرية التصرف من جانب موظفي الضريبة وتقليل الاخطاء اثناء العمل وبالتالي تحجيم فرص الفساد الإداري



## الاسباب الموجبة لضريبة الدخل على الشركات

- المشاكل الحالية لضريبة الدخل على الشركات في العراق
  - ضعف السند القانوني
  - عدم وضع معايير محاسبية
  - صعوبة الحصول على المعلومات
  - ضعف القدرة الادارية.
- الأسباب الملحة لإعادة النظر في ضريبة الدخل على الشركات:
- تنامي اهمية الاستثمار الاجنبي .
  - ضرورة معاملة الاستثمارات الخارجية بأسلوب ” الحياض الضريبي“.
  - ضرورة أن تعتمد ضريبة الشركات على الدخل العالمي، بالإضافة إلى أن الضريبة المدفوعة في دولة اجنبية تؤدي إلى اعتمادات ضريبية البلد الآخر.
  - عدم فرض الحكومة العراقية اية ضريبة على دخل الشركات الأجنبية يؤدي إلى عدم التمتع بأي اعتمادا ضريبيا في الدولة الاجنبية، و بذلك تدفع الشركة المبلغ الكلي الى البلد الأجنبي
  - النتيجة هي أن الشركة الاجنبية لن تستفيد و لن تتضرر ، لكن الحكومة العراقية تخسر دخل ضريبي مهم و الحكومة الاجنبية هي الوحيدة المستفيدة من زيادة الخل الضريبي.
  - اذن لماذا ندع هذه الاموال تذهب الى بلد المستثمر الام الاجنبي بدل ان تذهب للحكومة العراقية و ذلك دون التسبب في اية معوقات للاستثمار الاجنبي

## مبادئ الإصلاح الضريبي

- إصلاح النظام الضريبي عملية معقدة تتطلب عموماً تغييرات في نواحي عدة، بدءاً من الإدارة الضريبية
- يتطلب إجراء التغييرات القانونية لاستحداث معايير محاسبية حديثة
- ينبغي أن يؤكد الإصلاح على حيادية النظام الضريبي وتبسيط مكوناته
- توسيع قاعدة الضريبة
- عدم إعطاء أفضلية لنشاطات اقتصادية معينة و تقديم ضريبة دخل جديدة و بسيطة لتحل محل السابقة
- النسب الضريبية المطبقة عملياً على الدخل الاقتصادي كله ستزداد كفاءة من خلال التخفيف من المعوقات الضريبية التي تحول دون تحقيق دخل إضافي ( من العمل أو الاستثمار)
- القاعدة الواسعة تضمن تحكم السوق بالقرارات الاقتصادية وتحقيق العدالة

## الاسس القانونية للاصلاح الضريبي

- ان القاعدة الاساسية لفرض الضريبة هو اعتماد القاعدة القانونية فقط و ذلك بسن تشريع نافذ
- ينبغي أن تطبق الضريبة بشكل عادل
- الاثر الرجعي، ان وجد، يجب ان لا يمس حقوق المكلف قدر الامكان
- الإيرادات المتحققة من الضريبة ينبغي أن تستخدم للأغراض العامة المشروعة فقط
- ينبغي تفعيل هذه المبادئ من خلال المحاكم المستقلة بموجب قواعد القانون

## الاسس القانونية للاصلاح الضريبي

- ينبغي أن يضمن التشريع الضريبي توافقاً في استعمال المصطلحات و يعطى نصوص مترابطة و متينة
- تحقيق درجة من التطور في قانون الضريبة
- ينبغي أن يحافظ الاصلاح الضريبي على القوانين الضريبية مستقرة قدر الامكان من خلال تقليل احتمالية التعديل المتكرر
- التعديل المتكرر في التشريع الضريبي سيخيب امال المستثمرين و يجعل من الصعب عليهم فهم هذه القوانين و الالتزام بها

## مبادئ النظام الضريبي الجديد

- ينبغي أن يحدد النظام الضريبي المفاهيم الرئيسية. إذ إن النظام الضريبي المصمم بصورة متقنة لا بد وأن يلبي معايير العدالة و الحياد و البساطة
- التحدي الذي يواجه الحكومة في الإصلاح المالي هو تصميم نظام ضريبي عادل و فعال و بسيط يحقق الاهداف أعلاه

## البساطة

### الاهداف

- تشجيع الالتزام بالقانون
- تسهيل الادارة
- زيادة وعي المكلفين
- رفع أكبر عدد ممكن من المكلفين من جداول الضريبة
- تقليص مسك السجلات والعمل الورقي والتخمين من قبل المكلفين
- تقليص الحاجة الى تقديم تقارير متعددة و معقدة
- التقليل من الاعباء و تقليص احتمالية الاخطاء

### عناصر قياسية

- نظام ضريبي بسيط نسبيا ذو نسب ضريبية و إعفاءات و تنزيلات و استثناءات قليلة
- عدم وضع طرق جباية مرهقة
- نظام يشمل غالبا استقطاع الاجر بما يضاهاى تماما المسؤولية الضريبية النهائية لصاحب الأجر
- نظام لا يتطلب تقديم تقارير من قبل الذين يتقاضون دخلا على شكل فائدة او اجر

## العدالة

### الأهداف

- ضريبة مفروضة على أساس القدرة على الدفع.
- عدالة أفقية (ضريبة متساوية على دخول متساوية)
- عدالة عمودية (نسب أعلى على الدخل الأعلى)

### عناصر قياسية

#### 1. مبدأ المنفعة المالية:

- يمثل مبدأ المنفعة المالية حلقة الوصل بين المنافع والمساهمات (مثلا، الضمان الاجتماعي و رسوم مستخدمي الطرق العامة ورسوم الاستعمال..... الخ
- ينسجم هذا المبدأ مع كل من العدالة الأفقية و العدالة العمودية
- الا انه صعب التطبيق على صعيد الخدمات العامة ومحدود في الجانب العملى

#### 2. مبدأ القدرة على الدفع:

- تفرض الضريبة على الافراد حسب طاقتهم على تحمل العبء الضريبي
- المؤشر المعقول على المقدرة على الدفع هو الدخل
- يدفع المكلفون الذين يحصلون على دخل متساوى ضرائب متساوية
- نظام نسب يتصاعد مع ارتفاع الدخل
- تقدير الضريبة على المكلف على اساس الدخل الصافي وليس الاجمالي
- تنسيق ضريبة الدخل الشخصي و ضريبة دخل الشركات لتجنب الازدواج الضريبي

## الحيادية والكفاءة

### الأهداف

- حصر التدخل في قرارات الإستثمار الى الحد الأدنى
- قرارات المكلفين تتخذ على أساس الجدوى الاقتصادية و ليس الفوائد الضريبية
- تكييف النمو الاقتصادي

### عناصر قياسية

- قلة الحوافز الضريبية القليلة العديمة الجدوى إقتصاديا
- انطباق نفس النسب الضريبية على نفس النشاطات الإقتصادية و التجارية
- نظام محايد بين الأعمال المختلفة
- خضوع العمل التجاري للضريبة مرة واحدة
- معدل نسب ضريبية عالية تكفى لخلق إيراد لكن بنسب هامشية واطئة
- احكام ترحيل الخسائر والتسديد الانى الخاص بالرديات



## الاستقرارية

### الأهداف

- نظام متماسك بصورة مستمرة يسمح بتخطيط العمل على اساس الواقع
- تقليل التعديلات المتواترة لغرض تطوير الادارة والسيطرة من قبل الحكومة والمكلفين

### عناصر قياسية

- قانون ضريبة شامل لا يتطلب الى القليل من التعديل السنوي أوالتوضيح المستفيض
- نظام مطور بصورة دقيقة بما يقلل من فرص تحقيق نتائج غير متوقعة

## سهولة إدارة الضريبة

### الاهداف

- تقليل أعباء التعامل بالورق
- قواعد واضحة لتحديد الدخول الخاضع للضريبة
- سهولة احتساب الخضوع الضريبي
- سهولة التدقيق
- الموضوعية في تدقيق التقارير الضريبية
- وجود نظام فاعل بالموارد الادارية المتيسرة

### عناصر قياسية

- نظام ضريبي محسوب بدقة
- تقدير ذاتي للضرائب بتدقيق حسابي موجه
- الخضوع الافتراضي للضريبة عند الضرورة
- نظام فعال للطعون والغرامات.

---

## أنواع نظم ضريبة الدخل

---

## أنواع أنظمة ضريبة الدخل

- أفضل نظام ضريبة الدخل ذلك الذي يعالج الموازنة بين الكفاءة و العدالة و البساطة. وهذه التوصيات ينبغي ان تجسد في تصميم نظام ضريبية الدخل
- توجد ثلاث أشكال نظرية لتصميم نظام ضريبة الدخل:  
المجدول و الشامل و المركب و المزدوج

## النظام المجدول

### النظام المجدول

نظام ضريبة الدخل المجدول احد الانظمة الذي تفرض بموجبه ضرائب مختلفة على اصناف مختلفة من الدخل

- الانظمة المجدولة تقسم الدخل الى فئات مختلفة، كل فئة تخضع الى قواعدها الحسابية و نسبه الضريبية الخاصة
- في النظام المجدول يحدد الدخل الاجمالي والكلف بصورة منفصلة لكل فئة من فئات الدخل
- بموجب هذا النظام، تجبى القسم الاكبر من الضرائب بطريقة الاستقطاع المباشر لغرض تقليص عدد المكلفين الذين ينبغي عليهم تقديم تقارير ضريبية بشكل ملحوظ

### فوائد النظام المجدول:

- سهولة ادارته في الدول التي لا توجد فيها إدارة ضريبية متطورة
- قد لا تطبق النسب الضريبية التصاعدية على كل فئات الدخل
- قد لا يطبق الاعفاء الضريبي الشخصي على الدخل الكلي
- يقود هذا الى عدم العدالة بين المكلفين وبين عدم كفاءة النظام الضريبي ولهذه الاسباب لا نوصي باعتماد هذا النظام في العراق

## النظام الشامل

### النظام الشامل

- نظام الضريبة الشامل هو ذلك النظام الذي تفرض بموجبه ضريبة واحدة على الدخل الصافي مهما تكن طبيعته
- يوحد نظام الضريبة الشامل الدخل الوارد من جميع المصادر الاخرى على مستوى وحدة العائلة أو الفرد
- بموجب النظام الشامل، توحد الدخول المتحققة من مصادر مختلفة معا و تفرض نسب الضريبة التصاعدية على الدخل الكلي
- يفيد في جعل النظام الضريبي أكثر عدالة بحيث تخضع جميع مصادر الدخل للضريبة بنفس الطريقة
- يحقق النظام الشامل عنصرا آخر للعدالة حيث أن الخضوع التصاعدي للضريبة هو أكثر الطرق فعالية في فرض الضرائب على أساس القدرة على الدفع
- كما انه يحقق فائدة إدارية أخرى وذلك بتبسيط الإدارة الضريبية وعند الالتزام به يصبح من الممكن تقديم تقرير ضريبي واحد عن مصادر دخل متعددة
- و مع ذلك، فإن تحديد الدخل الكلي للمكلف يمثل مشكلة اساسية في الدول النامية

## النظام المركب

### النظام المركب

- النظام المركب هو نظام شامل ذو عناصر جدولية
- بموجب نظام الضريبة المجدول، توحد الدخول المجدولة و تخضع اجماليها الى خطة تقدير تصاعدية واحده
- تعرف مبالغ الدخل حسب التصنيف كأن تكون دخل الوظيفة والملكية والعمل التجاري
- كل فئة من فئات الدخل لها قواعدها الخاصة
- تطبق نسبة ضريبية تصاعدية موحدته على فئات الدخل الموحدة
- اغلب الدول قد تبنت هذا النظام

### فوائد النظام المركب:

- يزيل الاختلافات الزمنية واستقطاع المصاريف والخسائر الاخرى مقابل دخل الملكية الايجابي و تقليص قاعدة الضريبة
- لقد ظهر إن هذه يخدم النظام المركب في حجب التنزيلات
- هي الطريقة التي تحفظ بموجبها السجلات الحسابية

## تقييم النظام الضريبي العراقي الحالي

### تقييم النظام الضريبي العراقي الحالي

- يسرد قانون ضريبة الدخل العراقي الحالي أنواع مختلفة من الدخل بموجب المادة الثانية من القانون رقم 113.
- يحدد القانون النفقات التي تنزل من الدخل بدون ان يعزى هذه التنزيلات الى نوع معين من الدخل، المادة الثامنة من القانون رقم 113.
- يفرض نظام ضريبة الدخل العراقي ضرائب مختلفة على مصادر دخل مختلفة بشكل منفصل (على سبيل المثال دخل إيجار العقار الذي يخضع لقانون ضريبة العقار رقم 162)
- لذلك فإن نظام الدخل العراقي الحالي هو نظام مجدول
- عدم التوافق بين التشريع الضريبي الحالي والفسل في وضع هيكل تنظيمي متوافق قد أدى الى إرباك في تطبيق القانون الضريبي و جعله معطل.
- نوصي ان يكون النظام ضريبي الجديد نظاما شاملا يعتمد على اسلوب الجدولة ( نظام مركب).





---

## هيكل ضريبة الدخل

---

## هيكل ضريبة الدخل

**عند إتخاذ القرار حول اى من مبادئ الاصلاح الضريبي التي يمكن استخدامها وای الانواع التي يمكن تطبيقها وما هي الجوانب القانونية للنظام الجديد ، ينبغي اعتماد الاجراءات التالية:**

- يجب توجيه العمل باتجاه رفع الإيرادات، و طرح التساؤلات التالية: ما هو الدخل الذي يخضع للضريبة؟ من يخضع للضريبة؟ ما هي النسبة الضريبية؟
- ينبغي اتخاذ القرارات حول نسب الضريبة والقاعدة العامة للضريبة ( ما الذي ينبغي شموله كدخل)، و الوحدة الضريبية وكيفية التعامل مع الدخل المكتسب من الكيانات ( الشركات ، الشركات ... الخ)
- مفهوم الدخل الخاضع للضريبة، معاملة أنواع معينة من الدخل، الاستقطاعات المسموح بها قانونا ، الاستثناءات ، الاعتمادات وهيكلية النسبة وعدد الاصناف

## قاعدة الضريبة

### قاعدة الضريبة

يعتمد تحديد قاعدة الضريبة على ثلاثة عناصر:

- 1 تضمين مبالغ الدخل الخاضعة للضريبة
- 2 تشخيص الدخل المعفى من الضريبة
- 3 تحديد الدخل الصافي الخاضع للضريبة

### الدخل الخاضع للضريبة

هناك نظريتان لتحديد الدخل الخاضع للضريبة:

- 1 نظرية المصدر
- 2 نظرية التراكم الصافى

### ■ نظرية المصدر

- العوائد الناشئة من مصدر تكون جزء من الدخل الخاضع للضريبة
- المصدر يعني الفئة التقليدية للدخل، رأس المال، الوظيفة او العمل التجارى
- لا يخضع الدخل الذى لا يمكن ربطه بمصدر تقليدى للضريبة ( اليانصيب مثلا..... الخ )
- مع النص على فئة ثابتة كمالية لتشمل مصادر الدخل الأخرى و تخضيعها للضريبة
- ان مفهوم مصدر الدخل يعد مهما لفرض الضريبة على ارباح راس المال الذي لا يعتبر دخلا بموجب هذه النظرية

## نظرية التراكم الصافي

### نظرية التراكم الصافي:

- جميع الناتج الصافي والمعونات والهدايا وإرباح المزايدات والإرث والإرباح الأخرى والبدل تحسب ضمن الدخل
- بموجب نظرية التراكم الصافي يعتبر الدخل الإجمالي مفهوما شاملا حيث يتضمن ارباح راس المال والعوائد غير النظامية
- تعريف الدخل الشامل هذا يكون مساويا للاستهلاك زائدا الثروة المتراكمة خلال الفترة الضريبية
- هناك اجماع على ان نظرية التراكم الصافي توفر معيار ضريبي جيد، لكن لم ينجح أي بلد بتطبيق نظرية التراكم الصافي بشكل كامل

## ربح رأس المال الخاضع للضريبة (Capital Gains)

ربح رأس المال الخاضع للضريبة :

- ان الاختلافات الرئيسية بين المصدر وبين نظريات التراكم الصافي تعود الى ارباح راس المال الخاضع للضريبة
- ارباح رأس المال لا تتدفق من مصدر ثابت ، ويجب ان لا تخضع للدخل وفقا لنظرية المصدر
- بينما تكون ارباح راس المال جزءا من الدخل الخاضع للضريبة بموجب نظرية الدخل الصافي
- ان مبدأ العدالة يوفر حجة قوية لخضوع ارباح راس المال للضريبة
- يعتبر خضوع ارباح راس المال للضريبة نمطا معقدا ومركبا من التشريع المالى
- ان تبني العمل بممتلكات ضريبة ارباح راس المال تتطلب قواعد انتقالية لغرض التعامل مع الربح الناشئ قبل فرض الضريبة
- القانون رقم 113 الذى حل محل القانون الرقم 59 كان يتضمن احكاما اخضع بموجبها ارباح راس المال للضريبة
- نوصى العمل بضريبة ربح راس المال مع قواعد انتقالية لغرض التعامل مع الارباح المتراكمة

## هيكلة الدخل الخاضع للضريبة

- هناك طريقتين لبناء هيكل الدخل الخاضع للضريبة
  - أسلوب التعداد السائب لعناصر الدخل مع تضمين مادة لتشمل العناصر التي لم يقع ذكرها حرفيا ( الولايات المتحدة الامريكية)
  - أسلوب الفئات المحددة و يحدد تضمين المبالغ في الدخل الاجمالي بواسطة الاشارة الى فئات معينة من الدخل او رأس المال او التشغيل او العمل ( كند)

## الدخل الصافي الخاضع للضريبة

- النظام الضريبي سواء كان شاملا او ومجدولا يفرض الضريبة على المبلغ الصافي لان هذا المبلغ يعكس الزيادة في القدرة الاقتصادية للشخص للفترة الضريبية
- يجب ان يحدد الدخل الصافي وفقا للقواعد الصحيحة المطبقة لكل فئة ( الوظيفة ، العمل التجارى والاستثمار )
- اعتماد تنزيل الخسارة الافقى يتيح التعويض عن الخسارة فى فئة واحدة من الدخل مقابل دخل ايجابى اخر من فئة اخرى ضمن نفس السنة الضريبية
- اعتماد تنزيل الخسارة العمودى يتيح ترحيل الخسائر الاجمالية الى لغرض موازنة ارباح السنوات اللاحقة او السابقة



## المسؤولية الضريبية

- تعتمد بعض الاقطار الاقامة والأخرى تعتمد المواطنة كمعيار لتحديد المسؤولية الضريبية للفرد
- بالنسبة للكيانات فالمعيار هو اما مكان تأسيس الشركة او الادارة المركزية والسيطرة
- تبني القانون 113 معايير مختلطة تعتمد على المواطنة والإقامة . تخضع الكيانات القانونية المتحدة تحت القوانين العراقية وتلك التي تمارس الادارة المركزية والسيطرة في العراق لضريبة الدخل
- يجب ان يتبنى قانون ضريبة الدخل الجديد اسلوب اقامة محسن ومبسط ذو اختبارين للفرد حيث يكون مقيم في العراق :
- 1. جميع الاشخاص الساكنين في العراق، او
- 2. جميع الاشخاص الموجودين فعلا في العراق لمدة 183 يوما في السنة
- بالنسبة للاشخاص المعنويين يجب ان تركز الاحكام الجديدة على مكان تأسيس الشركة او مكان الادارة والسيطرة المركزية

## الوحدة الضريبية

### الوحدة الضريبية

- ينص قانون الضريبة على فرض الضريبة على الدخل المكلفين خلال السنة الضريبية
- تعرف الاحكام الضريبية الشخص الخاضع للضريبة، وهو كل شخص لديه دخل خاضع للضريبة خلال الفترة الضريبية
- لإي حالة الافراد فان مسالة ممن تتالف الوحدة الضريبية فيكون الفرد الوحدة ضريبة او تتكون الوحدة الضريبة من العائلة
- تكون وحدة الضريبة هي الاساس الذي يحسب بموجبه الدخل الخاضع للضريبة
- يعتبر النظام العراقي الحالي نظام غير متوافق في هذا الخصوص حيث يوجد تمييز بالنسبة للنساء بالإضافة الى كونه صعب الادارة
- نوصي باستخدام الفرد كوحدة ضريبية مع اعفاءات ضريبية للعائلة و للمتزوجين والأطفال .

## مقياس الضريبة

### مقياس الضريبة

- مبدأ القدرة على الدفع يتطلب ان تكون الضرائب الشخصية المباشرة ذات هيكلية نسب تصاعدية
- النسبة التصاعدية تعتبر مائة لسبيين :
- 1 الاول انه يكشف ان القدرة على دفع الضريبة دون التعرض الى متاعب مفرطة تعتمد على الدخل
- 2 النسبة التصاعدية تصحح الفرق بين اولئك الذين يتقاضون دخول عالية وأولئك الذين يتقاضون دخول واطنة

### التوصيات:

- وجود هيكلية نسب ضريبية تصاعدية لافراد يمكن تطبيقها على المقيمين وغير المقيمين بشكل متساوي
- يجب الابقاء على نسبة ضريبة دخل الشركات الثابتة

## الاعتمادات الضريبية

### الاعتمادات الضريبية

- تشكل الاعتمادات الضريبية تنزيلات من مبلغ الضريبة المستحق
- الاعتمادات الضريبية تصمم لتوفير اعفاء ضريبي لفئة معينة من المكلفين
- يمكن ان يكون الاعتماد الضريبي قابل للاسترداد أو غير قابل للاسترداد

## الفترة الضريبية

### الفترة الضريبية

- الاحكام المطبقة تفرض ضريبة الدخل بالإشارة الى الفترة الضريبية
- يجب ان يحسب الدخل الخاضع للضريبة بشكل منفصل لكل سنة
- السنة الضريبية لأغراض ضريبة الدخل هي عموما الفترة المؤلفة من 12 شهر
- تستخدم معظم البلدان السنه التقويميه او السنة المالية

## تقدير الضريبة

### تقدير الضريبة

- يجب ان يعين قانون ضريبة الدخل العراقي الجديد اجراءات الدخل المناسبة والشاملة لتحديد المبلغ الخاضع للتقدير
- يجب ان يوفر قانون ضريبة الدخل الجديد قواعد محاسبية لتخصيص الدخل والنفقات الى سنة ضريبية معينة تسمى طرق المحاسبة
- يجب ان يضع نظام الدخل الجديد تعريفا للسنة الضريبية يعتمد على مايلي :
  - 1 . في حالة الافراد , السنة التقويمية
  2. الانشطة التجارية الصغيرة غير المساهمة , السنة التقويمية
  - 3 . في حالة الشركات , الفترة المالية التي تنظم حساباتها لأغراض قانون الضريبة

## المقترحات

- صياغة قانون جديد لضريبة الدخل بصورة كاملة يهدف الى تطوير قانون ضريبي على المدى البعيد
- معاملة كل المكلفين سواء كانوا أفرادا أو شركات على حد سواء
- دمج كل مصادر الدخل في قانون ضريبة دخل واحد
- وضع بعض القواعد الخاصة ( سماعات، إعفاء، نسب ضريبية واطئة) لبعض أنواع الدخل
- إلغاء قانون رقم 113 لسنة 1983 و قانون ضريبة العقار و أي قوانين خاصة ذات صلة عند سن القانون الجديد
- وضع قانون جديد لإدارة الضريبة يطبق على كل القوانين الضريبية مع مراعاة خصوصية كل نص ضريبي
- توحيد القوانين الجديدة مع قوانين الضريبة الأخرى المقترحة و الحالية بهدف تطوير قانون ضريبي ثابت على المدى البعيد

## اضواء على الاسلوب المقترح

- نظام ضريبة شامل يركز على العناصر الجدولية، فيما يحدد الدخل الوارد من مصادر مختلفة بشكل منفصل ثم يدمج و يخضع للضريبة بنسب تصاعدية موحدة
- وضع ضريبة ارباح راس المال مع قواعد إنتقالية للتعامل مع الارباح المتراكمة
- خضوع الاشخاص المغنويين للضريبة ينبغي ان يستند على فحص " مكان الشركة" أو فحص " الادارة و السيطرة المركزية"
- خضوع الافراد للضريبة يجب ينطبق على جميع الاشخاص المقيمين في العراق او الموجودين فيه لمدة 183 يوماً أو أكثر خلال السنة
- يشكل الفرد الوحدة الضريبية مع سماح ضريبي للعائلة و للأشخاص المتزوجين و الاطفال الذين يعيلونهم
- ينبغي أن يكون هناك هيكل للنسب الضريبية التصاعدية على الأشخاص مع عدد قليل من النسب الضريبية، طبقة على المقيم و غير المقيم على حد سواء
- ينبغي الابقاء على نسبة ضريبة دخل الشركات الثابتة



## نقاط الاسلوب المقترح

ينبغي ان تعتمد السنة الضريبية على ما يلي:

- الأفراد- السنة التقويمية
  - الاعمال الصغيرة غير المشتركة- السنة التقويمية
  - الشركات- الفترة المالية التي تعد فيها حساباتها لأغراض قانون ضريبة الدخل
- فيما يتعلق بدخل العمل أو الوظيفة :
- تكون كل المكافآت مشمولة بما فيها العينية
  - تخضع للاستقطاع الضريبي من المصدر
  - تمنح السماحات المقررة بموجب إشعار لرب العمل
  - لا تنزيل للنفقات من دخل العمل عدى تلك التي يقرها القانون
  - عدم ضرورة تقديم تقرير عن الدخل عدى في حالة وجود مصادر دخل أخرى
  - إذا كان تقديم تقرير ضروريا فتعتبر المبالغ المستقطعة حسابا على الضريبة المستحقة

## اعتبارات لإصلاح ضريبة الدخل على الشركات

- عند تأسيس ضريبة الدخل على الشركات، يجب الاخذ بنظر الاعتبار بما يلي :
- التوفيق بين احكام ضريبة الدخل على الشركات وضريبة الدخل الشخصي بغض النظر عن الهيكل التنظيمي
  - وضع نسبة ضريبية واحدة على الشركات
  - ينبغي ان لا يكون هناك اطار للضريبة الصفرية (صفر)
  - ينبغي الا تتجاوز نسبة ضريبة الدخل على الشركات الحد الاعلى لضريبة الدخل الشخصي
  - يتطلب من الشركات استقطاع ضريبة الدخل الشخصي من مقسوم الارباح المدفوع والابلاغ عنها
  - ينبغي ان تتفق نسب الاندثار حسب صنف الموجودات بدلا من ان تحتسب على اساس صناعة معينة
  - يتطلب من الشركات وضع مواعيد معلومة لدفع الضرائب على ان تكون تلك المدفوعات المعلومة بنسبة مئوية ثابتة من اجمالي الايرادات الشهرية
  - ينبغي خضوع جميع الشركات لنفس نسبة ضريبة الدخل المقررة عليها و بدون اعفاءات